

افتتح ندوة «المبادرة اليمنية وأهميتها في تفعيل العمل العربي المشترك»..عبدالغني:

## المبادرة جسدت التزام رئيس الجمهورية تجاه أمته وحرصه على تجاوزها لواقعها الراهن

### رؤيتنا تؤكد عدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة في اتحاد الدول العربية



عبدالغني في ندوة المبادرة اليمنية

السودان لذلك التآمر وما وصل حال الأمة من الضعف والنذل إلى ما وصل إليه اليوم».

وأشارت الورقة إلى البرلمان العربي الذي يتألف من 84 عضواً من مختلف الدول العربية يمثل اليمن فيه أربعة أعضاء، وكان أول قرار اتخذه تشكيل لجنة من اليمن، تونس، السعودية، وسوريا لإعداد تقرير عن المبادرة اليمنية قدم إلى لجنة الشؤون السياسية والخارجية العام 2008م.

وخلصت الورقة إلى أن البرلمان العربي تعامل مع المبادرة على أنها أصبحت مبادرة عربية، وشكل البرلمان في هذا المنحى لجنة من ثماني دول لمتابعة تنفيذها.

وذكر أن اللجنة نزلت إلى اليمن والتقت بقضامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية كما التقت أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى الذي أكد دعمه للمبادرة و زارت الرئيس الليبي معمر القذافي الرئيس القادم للجنة وسلمته مشروع المبادرة ضمن ثلاثة ملفات قدمتها اللجنة إليه.

فيما تناولت الورقة الرابعة لثلاث رئيس جامعة عمران الدكتور عبد العزيز الكميح «المبادرة اليمنية والأمن القومي العربي» وأبرزت الورقة مفهوم الأمن القومي العربي ومكوناته ودور المبادرة في تطوير وتحديث القواعد القانونية المنظمة لتكوين آلية الأمن القومي العربي وممارسة مهامها، ودورها في تبني مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية وخرجت بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

واستعرض المشاركون في الجلسة الثانية برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة ثلاث أوراق عمل: الأولى لوكيل وزارة الخارجية الدكتور علي العياشي بعنوان «اتحاد الدول العربية.. بين المتغيرات والطموحات»

وقربت الورقة واقع التحديات والتغيرات التي طرأت على الساحة بعد أحداث الـ 11 من سبتمبر 2001م وكيف كرس سياسة القطب الواحد وكيف انعكست تداعيات أحداث الـ 11 من سبتمبر على خارطة السياسة الدولية عبر الأحداث التي تعرض لها العراق، أفغانستان، والخليج العربي.

واستطردت الورقة في العرض وصولاً إلى إبراز التحدي الذي فرضته ظاهرة القرصنة في البحر العربي ومضيق باب المندب، وتهريب المخدرات و بروز قوى جديدة إقليمياً.. و نهوض بواقع النظام الإقليمي العربي وكيف برزت صور الانقسام بين الدول العربية.

فيما توقفت ورقة الأستاذ بجامعة صنعاء الدكتور محمد الميمتي عند «أهمية التكامل العربي المشترك وإعادة تشكيله من منظور اقتصادي» و ركزت على الأثر الذي أحدثته العولمة في إيجاد فرص لمشاريع كبيرة للدول التي استطاعت أن تستغل العولمة وتتماشى مع متغيراتها دون تأثر. وأكدت الورقة أن المبادرة إذا ما تم العمل بها وأقرت خلال القمة المقبلة كمشروع استراتيجي ستتمثل طوق نجاة للواقع العربي الراهن.. ورأت أن الدول العربية بحاجة إلى ما أسماهها بـ «ثلاثة قوارب نجاة تتمثل في التكامل الاقتصادي، التنسيق والتكامل السياسي، والوحدة الثنائية».

وأشارت الورقة إلى الدور الذي لعبته عدد من العوامل والقوى الدولية في خلق انقسام في الداخل العربي حتى بات هناك تيارات وتوجهات منفصلة منها انقسام أمام العدو، خلال المقاومة، شق يدعو إلى مفاوضات سلام.. ورأت أن الاحتلال العسكري بات مباشرة بقصد تحقيق مصالحه.

واشترطت الورقة لنجاح إقرار المبادرة توفر الاستقرار السياسي داخل الدول العربية وإدراك أن قوة الأمة في لم الشمل العربي، وانتهت متسائلة: هل يمكن القبول بمؤسسات عربية تتخذ فيها قرارات ملزمة وواجبة النفاذ؟

وشهدت الندوة مناقشات ومداخلات مستفيضة من قبل شخصيات سياسية وأكاديمية ومثقة تناولت المبادرة من جوانب مختلفة برؤى مكملة ومعززة لمضمين أوراق العمل والتصورات الكفيلة بانجاح المبادرة والدفع بها إلى حيز التنفيذ.

## رئيس جامعة عمران: الندوة تناقش تطور مستقبل الأمة العربية وتضع الحلول للنهوض بها

### مدير دائرة التوجيه المعنوي: عصر التكتلات الحالي يفرض على الأمة العربية إعادة توحيدها لإمكانياتها لخدمة بلدانها

وأشار إلى أن قلة التصنيع في العالم العربي ناجمة عن محدودية العلاقات التجارية بين الدول العربية وأنه لا يمكن تحقيق علاقات عربية أكثر فعالية اليوم إلا عبر تفعيل الجوانب الاقتصادية.

كما أشار إلى أن نجاح الاتحاد العربي مرهون بمدى قدرة جامعة الدول العربية أو الاتحاد العربي على التغلب على ما سواجه مشروع قيام الاتحاد من تحديات في مقدمتها التحدي الإسرائيلي كون إسرائيل تستعمل جاهدة على أن يبقى العرب مفككين غير موحدين.

وذكر باصرة أن من تلك التحديات: الجرب بمواقفه وسياساته باعتبار دوله مصنعة للأسلحة وترى في الوطن العربي والمنطقة سوقاً رائجة لها ولها سياسات ونهج لا يصب في بوتقة التوحيد العربي.

وعددت الورقة عدداً من أعمال التدخلات العسكرية في الوطن العربي ومحيطه الإقليمي منها اللعب مع إيران باسم برنامجها النووي، واحتلال العراق، وأفغانستان، وما يفرض على الواقع من مصطلحات تعزز الانقسام والتفكك العربي كمصمبات الشرق الأوسط والشرق الأوسط الجديد بهدف ألا يكون هناك ما يسمى عالمياً عربياً.

وأشارت إلى أن من تلك التحديات أيضاً تحدياً داخل الدول العربية ذاتها، وهمل الأنظمة السياسية مستعدة أن تتنازل عن بعض حقوقها وامتيازاتها في سبيل إ نجاح وتثبيت دعائم هذا المشروع!!

وشددت على ضرورة إصلاح المشاكل التي يعاني منها كل بيت (دولة) عربي وأن تتجه الجهود لتنقية الأجواء داخل الدول العربية والنظر بمسؤولية جادة إلى واقع الأقليات والعمل على حل قضاياها بحيث لا تمثل عامل تفتيت وإضعاف للمشروع العربي.

فيما عرضت الورقة الثالثة «موقف البرلمان العربي من المبادرة اليمنية» التي قدمها عضو مجلس النواب - نائب رئيس البرلمان العربي الدكتور منصور الزيداني.

واستعرضت الورقة المراحل التي مرت بها المبادرة اليمنية منذ العام 2003 حتى 2010م، و صولاً إلى عرضها في القمة العربية أواخر هذا الشهر في ليبيا.

وتوقفت الورقة إزاء ما شهدته المبادرة اليمنية من مناقشات واستفسارات على مستوى جامعة الدول العربية والمؤسسات واللجان التابعة لها، وما حظيت به من اهتمام وتفاعل من قبل الكثير من أعضاء البرلمان العربي.

واستهلقت الورقة توضيحاتها بالسؤال الذي تردد طويلاً في تلك المناقشات وهو: هل اليمن وهو يعيش هذه الأوضاع السياسية الصعبة قادر على أن يتحمل هم الأمة العربية وهل مشروع إقامة الاتحاد ترف فكري؟

وذكرت الورقة أن الإجابات أكدت أن ذلك جاء من جوهر الشخصية اليمنية التي مهما علت من آزمات داخلية فإنها لا تعقل هم الأمة وما يعترضها من تحديات.

وأكد الزيداني في ورقته «أن قيام اتحاد عربي ليس ترفاً فكرياً وإنما ضرورة يفرضها الواقع. مستشهداً بتساؤلات من الواقع تؤكد أنه لو كان هناك اتحاد عربي لما تعرض العراق إلى ما تعرض له وما تعرضت

أكد رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني أن التغلب على التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه الأمة العربية لا يمكن أن يتم إلا بنظام عربي يستوعب المقترحات المهمة التي تضمنتها رؤية اليمن ومبادراته لتطوير العمل العربي المشترك.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الشورى في افتتاح ندوة «المبادرة اليمنية وأهميتها في تفعيل العمل العربي المشترك» التي عقدت أمس الاثنين بصنعاء بتنظيم من صحيفة «26 سبتمبر» وجامعة عمران

وقال: إن رؤية الجمهورية اليمنية لتطوير العمل العربي المشترك، قد جسدت التزام فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تجاه أمته، وعبرت عن حرصه العميق على ضرورة أن تتجاوز هذه الأمة واقعها الراهن، نحو حاضر أفضل ومستقبل تسوده العزة والمجد.

وأضاف «لقد استغرقت هذه المبادرة جل اهتمام ومتابعة فخامة الأخ الرئيس، الذي ضمن لها جواً من النقاش المسئول في إطار المؤسسات الدستورية للبلاد، وأرادها أن تكون معبرة عن إيمان اليمن بأهمية الحاجة إلى إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي، ليكون بمقدوره استيعاب التطورات الهائلة التي يحفل بها عالمنا، والتعبير بصورة أعمق عن مصالح الأمة في مواجهة الكم الهائل من التحديات».

وأوضح أن المبادرة جاءت معبرة عن إرادة عربية جامعة، وعن توجه اعتمدته القمة العربية الدورية في شرم الشيخ، تضمن دعوة الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى تقديم تصوراتها بشأن تطوير العمل العربي المشترك، كما أنها تستمد مشروعيتها أيضاً، من دعم الأمة بقاعدتها العريضة، الذي عبر عنه ممثلو هذه الأمة في البرلمان العربي.

وأشار إلى أنها لا تشكل تقاطعاً غير مستحب مع أي نظام قطري، كما لا تشكل مساساً بسيادة أية دولة عربية، بل على العكس فإنها تؤكد بشكل قاطع على عدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة عضو في اتحاد الدول العربية، الذي اقترحه المبادرة.

ولفت إلى أنها تؤمّنُ صيغاً واليات مقبولة، لحل النزاعات على أساس الخيار السلمي، وتؤسس لنظام أمن عربي فعال وضمن لأمن وسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد المقترح، وتحمي بأولويات الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع التعاون بين الدول العربية ودول العالم.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن التغيير الذي تنشده المبادرة اليمنية، يبدو مستحقاً، بعد ستة عقود ونصف على تأسيس جامعة الدول العربية، التي شكلت الإطار الهيكلي للنظام العربي الإقليمي، في وقت يتطلع فيه جيل هذا الأجيال العربي إلى وضع غيبن الاعتبار، الحاجة الملحة إلى تطوير العمل العربي المشترك بمستوياته السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وكل نشاطات جامع يحتاجه الأمة.

وتابع قائلاً «إن تطوير العمل العربي المشترك يأتي استجابة لاستحقاقات بالغة الأهمية تنتظر عملاً من عالمنا العربي، وفي مقدمتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين، والجزلان ومزارع شبيعا، والذي بلغ ذروته في التطورات الاستيطانية الخطيرة، التي استهدفت وتستهدف تهويد القدس، وتقويض أي إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم».

وأضاف عبد الغني أن من أبرز تلك الاستحقاقات الماثلة، الخلل الخطير في بنىة الأمم أهم ما يفرره زعماء الأمة في قمتهم المقبلة، فيما أكد الإقليمية والدولية، بما انحطت عليه من استهذافات مباشرة لأمن الدول العربية واستقرارها، وتواضع نسبة التجارة والمصالح الاقتصادية البينية العربية ضمن حركة التجارة الدولية».

وأشار إلى تجارب العالم فيما يخص صياغة التكتلات الإقليمية المشابهة، والتي قال إنها تثبت جدوى الاندماج في إطار اتحادات تتمتع بأليات فعّالة للتعاون المشترك، وإن الليات كهذه هي التي تمنح التكتلات الدولية القائمة ديناميكتها وحيويتها، وتدعم قدرتها وحضورها على المسرح العالمي.

كما أكد رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني أهمية المبادرة اليمنية لتطوير العمل العربي المشترك، التي قال إنها تكمن في ذاتها، وفيما تنشده من تغيير، والأهم من ذلك أنها لم تات منفصلة عن سياقها العربي، وعن الإرادة الجامعة الرسمية والشعبية في التغيير.

وخلص رئيس مجلس الشورى إلى القول: إن اليمن، بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، الذي كان له شرف المبادرة إلى طرح آلية انعقاد القمة العربية، منذ أكثر من عقد من الزمن، بما وفرته تلك الآلية من انتظام القمة، يحدهو الأمل في أن تضيئ مبادئه الجديدة، إلى غايتها النهائية لأهم ما يفرره زعماء الأمة في قمتهم المقبلة، فيما أكد رئيس جامعة عمران الدكتور صالح السلاهي الأهمية التي تكتسبها هذه

الندوة كونهما تناقش موضوعاً يرتبط بتطور مستقبل الأمة العربية ويضع المحارح والحلول للنهوض بها.

كما أكد أن المبادرة اليمنية تعبر عن حلم طالما تغنى به أبناء الأمة العربية والذي يتمثل في إقامة اتحاد الدول العربية ذلك الكيان الذي سيوحد جميع أبناء الأمة تحت كيان واحد.

وقال: إن المبادرة اليمنية تأتي انعكاساً لطموحات الشعوب العربية في التعمال والوحدة في زمن التجمعات والتكتلات الدولية التي استطاعت أن

تحدث طلائق شعوب متباينة الخصوصيات والهوية، وأضاف رئيس جامعة عمران: لقد جاءت المبادرة اليمنية استيعاراً من القيادة السياسية لهوموم الأمة والخوف على مستقبلها ومستقبل أجيالها.

وذكر أن الأمة العربية تعيش ظروفاً معقدة واستثنائية وهناك حسابات وشكوك سائدة في العلاقات بين أقطارها الأمر الذي سهل على القوى ذات النفوذ النيل من بعض أقطارها بين حصار وتفكيك واحتلال.

بدوره أكد مدير دائرة التوجيه المعنوي رئيس تحرير صحيفة 26 سبتمبر العميد الركن على حسن الشاطر أن المبادرة جاءت انطلاقاً من استشعار الجمهورية اليمنية لمسؤوليتها القومية تجاه أمته العربية خاصة في ظل ما يشهده العالم من متغيرات وما طرأ من مفاهيم جديدة حول إقامة التكتلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحقق القوة وتبلي تطالعات الشعوب في التقدم والازدهار.

وأشار على حسن الشاطر إلى أن العصر عصر التكتلات ما يفرض على الأمة العربية بما تملكه من إمكانيات وقدرات كبيرة إعادة توحيد وتوظيف هذه الإمكانيات لتحقيق التكامل الشامل فيما بينها خدمة لبلدانها لاسيما وأن ما يجمع العرب أكثر مما يجمع الشعوب المنضوية تحت تكتلات واتحادات دولية كبرى.

وشدد الشاطر على ضرورة أن تبدأ الإصلاحات في العمل العربي من التركيز على معالجة الاختلالات القائمة في العلاقات العربية العربية ومن ثم إعادة صياغة منظومة العمل العربي المشترك.

وناقش نحو 40 مشاركاً من سياسيين وباحثين وأكاديميين سبع أوراق عمل في جلستين استعرضت الأولى برئاسة رئيس مجلس الشورى أربع أوراق: الأولى من قبل عضو مجلس الشورى إسماعيل الوزير بعنوان «ملاحم

وقدمت الورقة عرضاً تحليلياً لمضامين المبادرة وما ركزت عليه من أهداف يجب أن يحققها اتحاد الدول العربية وتمثل في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال استكمال الإصلاحات الاقتصادية، تطوير العمل الاقتصادي المشترك، وتحقيق السوق العربية المشتركة وتحرير وإسماغيل الوزير بعنوان «ملاحم

بين دول الأتحاد.

واعتبرت الورقة أن من «الأشياء» الهامة في المبادرة التركيز على: صندوق الدعم المشترك، بنك التنمية الاتحادي، هيئة تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية، ميزانية الاتحاد ونظام التصويت المقترح.

فيما تناولت الورقة الثانية التي قدمها وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح على باصرة «أهمية المبادرة وقيام اتحاد الدول العربية».

ورأى باصرة أن المبادرة خطوة جيدة في ظل المعاناة من أفكار المشاريع الصغيرة وتأتي بمثابة تحريك للماء الساكن لاسيما والجامعة العربية مضي على تأسيسها أكثر من ستة عقود ما يوجب تجديد الليات عملها لتعزيز دورها والغاية التي أنشئت من أجلها.

وأكدت ورقة الدكتور باصرة أهمية إقامة اتحاد للدول العربية كونه سيصدر عنه قرار سياسي موحد تجاه القضايا المشتركة ويفعل التعاون الاقتصادي.

### في اليوم العالمي للمياه

## لجنة حوض دلتا أبين تنظم ندوة توعوية ومعرضاً للرسومات والمجسمات المائية



من الندوة التوعوية بمناسبة اليوم العالمي للمياه



جانب من معرض الرسومات والمجسمات المائية

الموارد المائية. شارك في الفعاليات عدد من مديري عموم مكاتب الوزارات ورؤساء منظمات المجتمع المدني والجمعيات.

اسهمت في تنفيذها خمس جمعيات من مستخدمي المياه في مناطق دلتا أبين إسهاماً منها في اليوم العالمي للمياه والمشاركة المجتمعية في إدارة

كما شهدت القنوات الرئيسية والفرعية في وادي بنا وحسان بالذلتا أعمال تصفية للأتربة والأشجار والمخلفات وأعمال الصيانة والتهديب لهذه القنوات

إلى جانب لجنة حوض دلتا أبين واشتغل على العديد من الرسومات والمجسمات التعبيرية عن التقنيات والوسائل التي تساعد في الحفاظ على المياه.

من جانب آخر افتتح الوكلاء المساعدون المعرض الفني والعلمي والبيئي الذي شاركت فيه أربع مدارس ثانوية للبنين والبنات في زنجبار والكود وخطباء المساجد.

التقنيات الحديثة في الري والاستخدامات المنزلية التي شاركت فيها جمعيات مستخدمي المياه والجمعيات النسوية وأئمة وخطباء المساجد.

كما تحدثت في الندوة المستشار بالموارد المائية المهندس/ ناصر الزبيدي عن الوضع المائي في دلتا أبين وأهمية الدور التشاركي بين السلطة والجهات ذات العلاقة من مستخدمي المياه، مشيراً إلى ما تعانيه عدد من المناطق من تهديد بالجفاف نتيجة الاستنزاف الجائر للمياه والحفر العشوائي للأبار واستخدام الوسائل التقليدية في الري، وماهي الإجراءات والسبل التي تساعد في الحد من استنزاف المياه والحفاظ على المخزون الجوفي للمياه باعتبار الماء مصدر الحياة وعصبها الأساسي وأهم مصادر الاستقرار للإنسان والكائنات الحية الأخرى.

كما تحدثت في الندوة المهندس محمد العقبني سكرتير اللجنة الفنية للجنة حوض دلتا أبين واستعرض عدد من الأنشطة التدريبية والتوعوية التي نفذت في مجال الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها واستخدام

نظمت لجنة حوض دلتا أبين يوم أمس عدداً من الفعاليات والأنشطة المائية بمناسبة اليوم العالمي للمياه.. ووقد حضر الأخوة الوكلاء المساعدون بالمحافظة أحمد ناصر جرفوش وسالم عديريه علي صالح جبران الندوة التوعوية التي أقيمت بمدرسة خولة للبنات بزنجبار حيثلقى الوكيل جرفوش كلمة عن السلطة المحلية بالمحافظة استعرض فيها جملة من المهام المناطة بأجهزة السلطة ومنظمات المجتمع المدني ومستخدمي المياه في إدارة الموارد المائية ونشر الوعي بين أوساط المجتمع بهدف الحفاظ على الثروة المائية وترشيد استهلاك المياه في الأعمال الزراعية والاستخدام المنزلي والمساجد، كما أكد دور أهالي وخطباء المساجد في الجانب الإرشادي والتوعية بأهمية المياه وضرورة الحفاظ عليها للأجيال القادمة.